

"الإعجاز التشريعي في آيات تحريم أكل أموال الناس بالباطل"

الدكتور: صحراوي خلواتي
المركز الجامعي بسعيدة - الجزائر -

الدكتور: محمد سنيني
المركز الجامعي ببشار - الجزائر -

تمهيد:

إنّ القرآن الكريم في إعجازه لم يتناول فقط الجانب البلاغي الذي بهر أرباب الفصاحة والبيان، ولا الجانب العلمي الذي أدهش فهوم أساطين العلم والمعرفة، بل تجاوز هذا وذاك إلى الإعجاز التشريعي الذي تحدى به أصحاب التشريعات والتقنيات المختلفة على مدار الأزمنة ومختلف المساحات والأمكنة.

إنّ بروز الإعجاز التشريعي يتمثل في تنظيم حياة الناس وفق مدونة مترابطة وشاملة لكافة الحقوق والعلاقات التي تؤسس لعلائق مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية....
إنّ الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم يظهر أساسا في المنافع والمصالح التي تمس الإنسان والمجتمع، ذلك أنّ التشريع الإسلامي يراعي في مقاصده الكبرى جلب المصالح ودرء المفساد، كما يظهر في تناوله لكافة القضايا التي تقتضيها حياة الناس، فلم يهمل من ذلك شيئا إن نسا أو حملا على نص.

و يتجلى هذا الإعجاز أيضا في انطواء التشريعات على الأسرار والمعاني التي تمنحه ذلك التجدد والتلاؤم مع المتغيرات والنوازل والتي تظهر بالكشف والبحث ممّا يعطيها صلاحيتها لكل زمان ومكان، بالإضافة إلى هذا كله فإنّ التشريع الإسلامي كان سباقا في وضع تلك المنظومة المتكاملة الحريصة على تأمين السعادة والعدالة للناس جميعا فيما فشلت فيه بقية الأنظمة والتشريعات الوضعية.

وإنّ من أهم القضايا المعاصرة التي تؤرق النّاس وتثير تساؤلاتهم قضايا المعاملات المالية التي تناولتها من القرآن الكريم آيات محكمة والتي بانصراف الناس عن فهمها وابتعادهم عن فقه وجوه الإعجاز فيها سقطوا في مغبة أكل أموال الناس بالباطل وبصورة أخص الوقوع في الربا.
لقد قعدّ القرآن الكريم للحفاظ على أموال الناس وصون ممتلكاتهم بقاعدة "تحريم أكل أموال الناس بالباطل"، هذه القاعدة التي تتناول وجوها شتى لأنواع التعدي على أموال الناس بغير حق.

كما أعطى القرآن الكريم للربا مساحة مهمة وبيّن قبحه وسماجته وأرسى قاعدة "تحريم ربا الديون" التي كفل بها سلامة الفرد والمجتمع من الهزات النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وللوقوف على جزئيات هذه المداخلة ارتأينا أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

- 1- مقدمة تشمل الإعجاز بصورة عامة.
- 2- تعريف الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم مع بيان مجالات الإعجاز التشريعي المختلفة.
- 3- بيان إعجاز القرآن الكريم في قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل"، والنوازل والقضايا المندرجة تحت هذه القاعدة.

تعريف الإعجاز وبيان أنواعه:

إن إدراك وجوه إعجاز القرآن الكريم لم يأت اعتباطاً ولا عشوائية إنما قاد إليه حسن التدبير وعمق النظر والتعامل المستمر مع آيات القرآن الكريم التي تظل تمد الباحث فيها بالأسرار غير المتناهية حيث يقتبس منها كلّ حسب سلامة فطرته وقوة بصيرته، فقد يدرك أهل عصر من وجوه الإعجاز بينما يدرك أهل عصر ما لا يدركه غيرهم في عصر آخر، وقد يعسر تقييد وجوه الإعجاز في القرآن الكريم ، ولكن حسبنا أن نشير إلى أهمها:

1- الإعجاز اللغوي: الذي يضم الإعجاز البياني والإعجاز البلاغي والإعجاز بالنظم والإعجاز الصوتي.

2- الإعجاز الغيبي: والذي يقسمه العارفون حسب عصر النبوة إلى ثلاثة أقسام وهي غيب الماضي والحاضر وغيب المستقبل.

3- الإعجاز العلمي، والذي نلمح فيه أنواعا عديدة تمس الجانب العلمي بطريقة مباشرة كالإعجاز الكوني والإعجاز الطبي والإعجاز العددي...

4- الإعجاز التشريعي.

وقبل الخوض في مجال الإعجاز التشريعي يجدر بنا أن نقدم تعريفا للإعجاز بصورة عامة ثم نبين مفهوما للإعجاز التشريعي.

ففي القاموس المحيط: المعجزة ما أعجزت به خصمك عند التحدي⁽¹⁾.

وعرّف الجرجاني في كتاب التعريفات الإعجاز اصطلاحاً بقوله " أن يؤدي المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عداه من الطرق"⁽²⁾.

وعرفه مصطفى صادق الرافعي بقوله: وإنما الإعجاز شيئان:

1- ضعف القدرة الإنسانية في محاولة المعجزة ومزاولته على شدة الإنسان

واتصال

عنايته.

2- ثم استمرار هذا الضعف على تراخي الزمن وتقدمه، فكأن العالم كلّه في

العجز إنسان واحد ليس له غير مدته المحدودة بالغة ما بلغت⁽³⁾.

فالمعجزة هي أمر يعجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله أو هي أمر خارق للعادة خارج عن حدود الأسباب المعروفة يجعله الله تعالى على يد مدعي النبوة عند دعواه إياها شاهداً على صدقه⁽⁴⁾.

(1) - القاموس المحيط: 540.

(2) - التعريفات: 88.

(3) - إعجاز القرآن: 139.

أما الإعجاز التشريعي فهو التحدي في مجال التقنين والتعديد للأمم حيث ظهر فشل كل المنظومات القانونية التي كانت تسعى لإسعاد الإنسان في كل مجالات حياته، ولم تزده بما شرّعت له إلا همًا واضطرابًا، وإن نجحت في مجال فشلت في المجالات أخرى، وإن أسعدت فئة نغّصت على أخرى، وإن استطاعت أن تغطي بعض حاجات المجتمع في زمن ما عجزت في أزمنة قريبة منها.

فالمأمل في الفقه الإسلامي الذي بدأ منذ أكثر من أربع عشرة قرنا والمتضمن لتلك الموسوعة القانونية التي انحى أمامها أساطين المعرفة وأكابر المقننين وعظماء السياسة اعترافًا وتقديرًا يجد أنّ القرآن الكريم بيّن آداب المعاملات بدقة متناهية، ووضح ما للعاقدين من حقوق والتزامات، وأقام نظام الأسرة على أسس صلبة متينة تتطوي على ما يقيمها ويضمن سلامتها، وشرع نظامًا عادلاً للعقوبات ينشر الأمن ويقيم العدالة المتناهية، ووضع أحكام الجهاد والدفاع والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها من الأحكام التي تختزن أسرار ديمومتها وشمولها رغم تعاقب الأجيال وامتداد المساحات واختلاف الطبائع والأمزجة.

ورغم محاولات جهاذة الفكر وأقطاب الفلسفة وأرباب القانون المقاربة بها والنسج على منوالها لعلمهم يجدون ما يؤمن لهم السعادة ويمنحهم الاستقرار، إلا أنّ فشلهم كان ذريعًا وخسارتهم كانت فظيعة دفعت بعض المنصفين منهم للاعتراف واستصدار ما أكنّته نفوسهم اعترافًا وإجلالًا لما انطوت عليه هذه التشريعات من قدرات فائقة وتنظيمات سامقة، حيث قال الأستاذ شيرل CHIRL عميد كلية الحقوق بفينا "إنّ البشرية لتفخر بانتساب رجل كبير كمحمد إليها؛ إذ أنّه رغم أميته استطاع قبل بضعة

عشر قرنا أن يأتي بتشريع سنكون نحن الأوروبيون أسعد ما نكون لو وصلنا إلى قمته بعد ألفي عام"⁽⁵⁾.

وقال الأستاذ آدمونت بورك ADMONT BORKS "القانون المحمدي قانون ضابط للجميع، نسج بأحكام نظام حقوقي وأعظم نظام علمي وأسمى تشريع منور لم يسبق قط للعالم إيجاد مثله"⁽⁶⁾.

فهذه شهادات صدرت عن أشخاص عاشوا ردحا من الزمن تحت ظل تشريعات وضعية عجزت عن معالجة المشكلات البشرية ومسيرة الأوضاع والأزمات والأحوال فضلا عن افتقارهم للأمن والاطمئنان، الأمر الذي دفع أصحابها للبحث عن الحلول تحت ظل شرائع وديساتير أخرى، ولن يجدوا ذلك إلا في الشريعة الإسلامية الغراء التي تفي بحاجات جميع البشر في كل زمان ومكان لأنّ صاحب التشريع هو العليم بقضايا الناس والخبير بما يصلح بهم وما يصلح لهم وصدق الله إذ يقول: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

(سورة الملك).

(4) - مناهل العرفان: 73/1.

(5) - معجزة القرآن التشريعي، انظر: www.alquran-network.net.

(6) - روح الدين الإسلامي لعفيف طباره: 239.

والعالم اليوم بحاجة ماسة إلى فهم المعجزة التشريعية أكثر من حاجته لفقه التحدي البلاغي أو الإعجاز الغيبي وإن كان لهذين الأخيرين مجالهما وإطارهما حيث لا غنى عنهما، إلا أن الحاجة تشتد بالإعجاز التشريعي أكثر من غيره، ذلك لأن العالم متمسك بالقوانين والدساتير التي تعكس حاجته ومطالبه وتلبي رغباته ومصالحه، ولما كان لا يتأتى ذلك إلا في التشريعات الواردة في القرآن الكريم التي تثبت إعجازه وتؤكد مصداقية الربانية من أنه من الحي القادر سبحانه وتعالى وليس من صنع البشر، كان لابد أن نوضح ذلك من خلال بسط هذه الآيات، وهي كثيرة جدا في القرآن الكريم ومحاولة تبیین الإعجاز فيها من خلال شرحها وربطها بحياة الناس وبيان ملاءمتها لأحوالهم المختلفة ومعالجتها لمشاكلهم وانشغالاتهم

فالقرآن الكريم لم يترك حاجة ممّا له علاقة بمصالح الناس ومعاشهم إلا سنّ فيها قانونا صالحا يماشى مع الزمن ويزوّد قانونها بمرونة خاصة تجعله يتماشى مع جميع الظروف ويستجيب لكل الأحوال والمتغيرات.

فنرى الدساتير الإسلامية صالحة لكل الوقائع صغيرة وكبيرة، وفي أدق التفاصيل يقف القانون الإسلامي إلى جانبه، ويؤكد سانيلانا sanilana هذا المعنى حيث يقول " إن في الفقه الإسلامي

ما يكفي المسلمين تشريعهم المدني إن لم نقل إن فيه ما يكفي للإنسانية كلها "(7).

وفي ظل تسارع الحركة الاقتصادية في عالمنا اليوم وعلى كافة الأصعدة، وما أفرزته من سيولة في تدفق الأموال، وظهور مؤسسات مالية متعددة ومتخصصة، والتي هدفها الأكبر جني أرباح بكل الوسائل والطرق، ويرافق ذلك بروز بنوك تنعت بأن عملياتها المختلفة تسري وفق مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وبالإضافة إلى ذلك كثرة المسابقات وانتشارها على صفحات الجرائد والمجلات وعلى القنوات الفضائية، بل تخصصت بعضها منها في ألعاب ومنافسات شتى. ومع تعدد تلك النوازل التي رافقت هذه الحركة المالية، يقف المسلم في حيرة من أمره، وقد يندفع تحت وطأة الحاجة، والشهوة المفرطة في حب المال، وتلبية حاجاته الأصلية والكمالية، إلى جانب انخداعه ببعض المؤسسات التي توصف نفسها بأنها إسلامية، وتسمية ما تقوم تحت مصطلحات شرعية؛ مثل المراهبة، أو المراهبة للأمر بالشراء... ، وتستتره تحت مبررات الضرورة والحاجة، يندفع إلى المشاركة في تلك العمليات المالية والتي يكتنف بعضها، إن لم نقل جلها مصادماتها للقواعد الشرعية الأساسية.

ومن تلك القواعد الشرعية التي تركت جانبا، وغفل عنها مع وضوحها: قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل"، هذه القاعدة ستظل حجيتها وسريان أعمالها، وما تحملها من معاني الناطقة بإعجازها في وجه كل تلك العمليات مهما صاحبها الالتفاف، والقفز فوقها وتجاوزها تحت طائلة مسايرة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والتأقلم مع إفرازاتها، وضرورة الاندماج في مقتضيات العولمة.

(7) - معجزات محمد صلى الله عليه وسلم، انظر: www.orfaan.net

حجية القاعدة والتأصيل لها:

إن قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل" تستمد حجبتها من آيتين من القرآن الكريم:

1- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى

الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة).

2- قوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ

بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (سورة النساء).

كما أن هذه القاعدة كانت سارية في شرع من قبلنا مما يبين مفسدها التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان؛ قال سبحانه: ﴿ وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ

النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (سورة النساء).

ويقول جل شأنه: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ

لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ

يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ

﴿ (سورة التوبة).

بين يدي الآيتين:

تأتي الآية الأولى من سورة البقرة، وهي تنتظم مع من قبلها، ومن بعدها في جسم المنهج الإلهي المترابط المتكامل، فكلها مشدودة إلى تلك العروة؛ عروة التقوى التي تربط قطاعات المنهج كله، ومن ثم يصبح المنهج الإلهي وحدة واحدة، لا تتجزأ، ولا تتفرق، ويصبح ترك جانب منه، وإعمال جانب إيماننا ببعض الكتاب، وكفرا ببعض، فهو الكفر في النهاية⁽⁸⁾.

(8) - انظر: في ظلال القرآن: 177/1.

كما أن ورودها جاء عقب التحذير من اقتحام حدود الله سبحانه، والدعوة إلى تقواه، ليظل لها جو الخوف الرادع عن حرمان الله تعالى⁽⁹⁾.
وقد أوما الشاطبي إلى أن الآية الكريمة تستقل بأحكام مقصودة الإنزال في معرض حديثه عن سورة البقرة بكونها تمثل كلاما واحدا باعتبار النظم⁽¹⁰⁾.

أما الآية الثانية من سورة النساء، فالخطاب لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم، مع ما فيه من استنهاض، واستحياء لمقتضيات الإيمان، ويبعث ذلك إلى اجتناب ما ينهاهم سبحانه من أكل أموالهم بالباطل، ودفعاً إلى سرعة تنفيذ ذلك النهي أضيفت الأموال إلى ضمير المنهي لما كان كل واحد منهيًا عنه؛ والمعنى: لا يأكل بعضكم مال بعض، ووجه هذا الامتزاج؛ أن أكل المسلم لنفسه في الحرمة⁽¹¹⁾.

كما نجد إلى جانب هذا النهي تصوير أكل أموال الناس بالباطل بأنه قتل للأنفس، وهلكة وبوار، يقول ابن العربي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: "والذي يصح عندي أن معناه: "ولا تقتلوا أنفسكم بفعل ما نهيتم عنه؛ فكل ذلك داخل تحته"⁽¹²⁾، ومشى على ذلك الشوكاني⁽¹³⁾.

ويصور ذلك المشهد بكل ما يحمل ذلك الاقتراف والانغماس دون مبالاة في أكل أموال الناس بالباطل، وما يؤول إليه من زعزعة حياة الجماعة، وانهيائها في النهاية؛ فيقول سيد قطب: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، تعقيب يجيء بعد النهي عن أكل أموال الناس بالباطل، فيوحي بالآثار المدمرة التي ينشئها أكل أموال الناس بالباطل في حياة الجماعة؛ إنها عملية قتل يريد الله أن يرحم الذين آمنوا منها، حين ينهاهم عنها، وإنها كذلك، فما تروج وسائل أكل أموال الناس بالباطل في جماعة بالربا، والغش، والقمار، والاحتكار، والتدليس، والاختلاس، والاحتيال، والرشوة، والسرقة، وبيع ما ليس يباع كالعرض، والذمة، والضمير، والخلق، والدين مما تعج به الجاهليات القديمة والحديثة سواء، ما تروج هذه الوسائل في جماعة، إلا وقد كتب عليها أن تقتل نفسها، وتتردى في هاوية الدمار"⁽¹⁴⁾.

(9) - انظر: في ظلال القرآن: 176/1.

(10) - انظر: الموافقات: 415/3.

(11) - انظر: تفسير الطبري: 183/2؛ أحكام القرآن لابن العربي: 97/1؛ تفسير ابن عطية: 96/3؛ في ظلال القرآن:

639/2.

(12) - أحكام القرآن: 411/1.

(13) - فتح القدير: 457/1.

(14) - انظر: في ظلال القرآن: 640/2.

ونجد إلى جانبه كذلك التحذير من عذاب الآخرة، ومس النار؛ يقول سبحانه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾
 ﴿سورة النساء﴾.

ويقول الشوكاني: "قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾؛ أي القتل خاصة، أو أكل أموال الناس ظلماً"⁽¹⁵⁾.

شرح قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل" وبيان أهميتها:

1- "الباطل": من بَطَلَ الشيء، يبطل بطلاً، وبُطُولاً، وبُطْلاناً بضم الأوائِل: ذهب ضياعاً، وخُسراً، فهو باطل⁽¹⁶⁾.
 وفي فتح القدير: "الباطل في اللغة: الذاهب الزائل"⁽¹⁷⁾.
 وقيل: الباطل: هو ما فسد، أو سقط حكمه⁽¹⁸⁾.
 وأما إطلاقات الباطل في الاصطلاح:
 فيقول المازري: "إن ما لا منفعة فيه أصلاً لا يجوز العقد به، ولا عليه؛ لأن ذلك يكون من أكل المال بالباطل"⁽¹⁹⁾.

ويزيد ابن العربي في ذلك تفصيلاً عند آية البقرة، فيقول: "قوله تعالى: ﴿بِالْبَاطِلِ﴾. يعني بما لا يحل شرعاً، ولا يفيد مقصوداً؛ لأن الشرع نهى عنه، ومنع منه، وحرم تعاطيه؛ كالربا، والغرر، ونحوهما.
 والباطل: ما لا فائدة فيه. ففي المعقول: هو عبارة عن المعدوم، وفي الشرع: عبارة عما لا يفيد مقصوداً"⁽²⁰⁾.

⁽¹⁵⁾ - فتح القدير: 457/1.

⁽¹⁶⁾ - لسان العرب لابن منظور: 56/11.

⁽¹⁷⁾ - فتح القدير: 188/1.

⁽¹⁸⁾ - المصباح المنير للفيومي: 52.

⁽¹⁹⁾ - المعلم بفوائد مسلم: 239/2 .

⁽²⁰⁾ - أحكام القرآن: 97/1.

ويكتفي الشوكاني ببيانه بضده، وضرب أمثله له؛ فيقول: "الباطل: ما ليس بحق، ووجوه ذلك كثيرة، ومن الباطل: البيوعات التي نهى عنها الشارع"⁽²¹⁾.
ويقول: "والحاصل أن ما لم يبيح الشرع أخذه من مالكة؛ فهو مأكول بالباطل، وإن طابت نفس مالكة..."⁽²²⁾.

أما أهمية قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل"، وقوة مرجعيتها:

فهي ترجع أولاً إلى مستند حجيتها؛ فالآيتان اللتان في سورة البقرة، وفي سورة النساء محكمتان، لم تتسَخا، ولن تتسَخا إلى يوم القيامة⁽²³⁾، ويقول الداودي: "وما نهى عنه - سبحانه في كاتبه - من الظلم، فلا يبذل حكمه"⁽²⁴⁾، وذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

ويؤكد الجصاص قوة إحكامها، لما يذهب إلى القول أن آية النساء محكمة حاضرة لمال اليتيم على وليه، وأن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة النساء) متشابه، محتمل الوجوه، فالأولى حملها على موافقة الآية المحكمة، وقد أمرنا برد المتشابه إلى المحكم، ونهينا عن إتباع المتشابه، ومن هنا ذهب الحنفية كما رواه الجصاص عنهم أن ولي اليتيم لا يأخذ من مال اليتيم لا على سبيل القرض، ولا على سبيل الابتداء سواء كان غنياً أو فقيراً⁽²⁵⁾.

ومما يعطي هذه القاعدة مرجعية في ضبط المعاملات المالية، وأنها المعيار والميزان، وخاصة أن تلك المعاملات؛ ومنها البيع وما في معناه شروطه كثيرة، ومفسداته أكثر، جاءت هذه القاعدة بكل هذا الثقل لتكون مهيمنة على تلك المعاملات.
فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "...فإن عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل، والنهي عن الظلم دقه وجله؛ مثل أكل أموال الناس بالباطل"⁽²⁶⁾.
ويقول: "وقد حرم الله أكل المال بالباطل؛ لأنه الظلم المخالف للقسط الذي تقوم به السماء والأرض"⁽²⁷⁾.

(21) - فتح القدير: 456/1.

(22) - فتح القدير: 188/1.

(23) - انظر: أحكام القرآن للجصاص: 128/3؛ تفسير ابن كثير: 480/1؛ فتح القدير: 458/1.

(24) - الأموال: 15-16.

(25) - انظر: أحكام القرآن للجصاص: 361/2.

(26) - الفتاوى الكبرى: 385/28.

ويقول تلميذه ابن القيم: "الأصل في العقود كلها إنما هو العدل الذي بعثت به الرسل وأنزلت به الكتب... والشارع نهى عن الربا لما فيه من الظلم، وعن الميسر لما فيه من الظلم، والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا، وكلاهما أكل المال بالباطل... وما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من المعاملات...، وعدد أمثلة إلى أن قال: هي داخلة إما في الربا، وإما في الميسر" (28). ويقول الشاطبي: "... ما جاء من الأحاديث في النهي عن جملة من البيوع والربا وغيره، من حيث هي راجعة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (سورة البقرة)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾" (29).

وقد جعل ابن العربي الآية التي في البقرة من قواعد المعاملات، وأساس المعاوضات (30)، وأن الفساد في البيوع يرجع إلى أسباب ثلاثة منها: أكل أموال الناس بالباطل (31)، وذكر أن الآية فيها دليل على أن الباطل في المعاملات لا يجوز، وليس فيها تعيين الباطل، لا أن الأصل في المعاملات البطلان، بل لا بد من تبيانه بالدليل حتى يدخل في هذا العموم (32). وهذا ابن تيمية يؤسس القاعدة الثانية من القواعد الأربعة التي نعتها بأنها قواعد جامعة عظيمة المنفعة في المعاملات المالية والنكاحية على قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل؛ فيقول: "القاعدة الثانية في معاهد حلالها وحرامها: والأصل في ذلك: إن الله حرم في كتابه أكل أموالنا بيننا بالباطل، وذم الأبحار والرهبان الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، وذم اليهود على أخذهم الربا، وقد نهوا عنه، وأكلهم أموال الناس بالباطل، وهذا يعم كل ما يؤكل بالباطل في المعاوضات والتبرعات، وما يؤخذ بغير رضا المستحق، والاستحقاق" (33).

وكانت هذه القاعدة من أوائل القواعد الحاضرة عند الإمام مالك رضي الله عنه لما استهل كتاب البيوع في موطنه بإيراده حديث النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن العربون (34)، وخاصة أنه رحمه الله بنى موطنه على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه (35)؛ فقد رد شراح الموطأ علة النهي عن العربون إلى أكل أموال

(27) - الفتاوى الكبرى: 268/30.

(28) - إعلام الموقعين: 7/2.

(29) - الموافقات: 16/3.

(30) - أحكام القرآن: 96/1.

(31) - القبس: 778/2.

(32) - أحكام القرآن: 97/1.

(33) - القواعد النورانية: 115؛ الفتاوى الكبرى: 22/29.

(34) - الموطأ: 250/3.

(35) - القبس: 69/1.

الناس بالباطل⁽³⁶⁾؛ بل يذهب الباجي إلى أنه من أبين المخاطرة⁽³⁷⁾، ويقول ابن العربي في تمهيده لكتاب البيوع من الموطأ: "وأكثر ما عول فيه، وفيما بعده على ذكر المفسدات لما بيناه من أن البيع الصحيح محصور، والفساد يبعد حصره، فأشار رضي الله عنه إلى جملة المفسدات، ومسألة العربان ترجع إلى قاعدة أكل أموال الناس بالباطل"⁽³⁸⁾.

وقبل كل ذلك فآية النساء أصل في إرساء مقصد حفظ الأموال⁽³⁹⁾

عموم قاعدة "أكل أموال الناس بالباطل"، وبعض الصور المندرجة تحتها:

لقد حمل الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ على العموم؛ فقالوا: إن الله عز وجل نهانا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل، وإن الطعام من أفضل الأموال، فلا يحل لأحد منا أن يأكل عند أحد، فكف الناس عن ذلك، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ (سورة النور)⁽⁴⁰⁾.

ولقد درج الفقهاء على هذا المنحى؛ فجعلوا هذه القاعدة قاعدة كلية تندرج تحتها صور لا تحصى.

فمن تلك الصور التي تدخل فيها دخولا أوليا: الربا، والميسر. يقول ابن تيمية: "وأكل المال بالباطل في المعاوضة نوعان، ذكرهما الله في كتابه هما: الربا، والميسر"⁽⁴¹⁾.

⁽³⁶⁾ - انظر: التمهيد لابن عبد البر: 179/24؛ القبس: 795/2؛ أحكام القرآن لابن العربي: 408/1.

⁽³⁷⁾ - المنتقى للباجي: 157/3.

⁽³⁸⁾ - القبس: 803/2-804.

⁽³⁹⁾ - انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور: 180.

⁽⁴⁰⁾ - تفسير الطبري: 31/5، و168/18؛ تفسير القرطبي: 312/12؛ تفسير ابن كثير: 306/3.

⁽⁴¹⁾ - القواعد النورانية: 115؛ الفتاوى الكبرى: 22/29، وانظر: تفسير الطبري: 104/2.

ويقول: "وأكل المال به - أي بالربا - أبين منه في الميسر؛ فالربا في ظلم الأموال أعظم من القمار" (42).

ويقول أيضا: "والله تعالى حرم الربا لما فيه من ضرر المحتاجين، وأكل المال بالباطل، وهو موجود في المعاملات الربوية" (43).

فالنصوص الواردة في تحريم أكل أموال الناس بالباطل؛ إما أنها جاءت تمهيدا للنهي عن الربا؛ لأن الربا أشد الوسائل أكلا للأموال بالباطل، أو أنها تشملته مع باقي الصور الداخلة تحتها إن قلنا أنها نزلت بعد تحريم

الربا (44).

ويقول ابن عبد البر: "أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليه أهل الجاهلية من أخذ الشيء على وجه القمار، وأباحه بالتراضي، وبذلك نطق القرآن في قوله عز وجل ﴿

يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾" (45).

وبعد أن ذكر الجصاص أوجه أكل الأموال بالباطل، وساق أخذه على وجه الظلم، والسرقة، والخيانة، والغصب، وما يجري مجراه من جهة، وأخذه من جهة محظورة نحو القمار،.... وأجرة النائحة، وثمان الخمر، والخنزير من وجه آخر، قال: "وقد انتظمت الآية - أي التي في البقرة - حظر أكلها من هذه الوجوه كلها" (46).

وذكر ابن القيم أن الميسر يدخل فيه كل أكل مال بالباطل (47).

وبعد كل هذا البيان الذي لا لبس فيه، ولا شبهة ما زالت حياتنا الاقتصادية إلى يومنا هذا تعج بالتعامل بالربا، وأي ربا؛ ربا الديون الذي هو من أقبح أنواع الربا، وأشدّه؛ قطعي في ثبوت تحريمه، ودلالته، وتحريمه تحريم مقاصد، لا تحريم وسائل، ولقد قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم: «يأتي على الناس زمان يأكلون الربا، فمن لم يأكله أصابه غباره» (48).

(42) - الفتاوى الكبرى: 236/32.

(43) - الفتاوى الكبرى: 419/29.

(44) - انظر: في ظلال القرآن: 639/2.

(45) - التمهيد: 14/13.

(46) - أحكام القرآن: 312/1.

(47) - إعلام الموقعين: 334/1.

(48) - أخرجه النسائي: رقم: 243/7، 4455.

أما شيوخ صور القمار، فقد انتشرت انتشار النار في الهشيم، على وجه العلن دون رادع، ولا رقيب⁽⁴⁹⁾.

ولقد خلف التعامل بالربا والمسير أوضاعا اقتصادية، واجتماعية جد خطيرة ولدت هوة شاسعة بين الفقراء والأغنياء، وكبلت الأمم، والمجتمعات، والأسر، والأفراد بديون لا ينتهي تضاعفها، بالإضافة إلى التعلق والجري المحموم وراء نتائج المراهنات، وهي الأخرى زادت من الهموم الاجتماعية، وأوقعت مرتكبيها في دائرة مغلقة محفوفة بالأمانى الزائفة التي لا تنتج إلا الكسل والوهن، وقتل الإبداع، والتماذي في ملاحقة السراب، وقبل هذا وذاك ما تزرعه في جسم الأمة من صد عن ذكر الله، والعداوة، والبغضاء.

ومن صور أكل أموال الباطل: بيوع الغرر، وما يجري ما مجراها⁽⁵⁰⁾.
ومن صورها البشعة التي تجذرت في المجتمع، وأصبحت سلوكا عاديا، ومدخولا عليه: الرشوة⁽⁵¹⁾.

ومنها أيضا ما يؤخذ عن طريق الحيل⁽⁵²⁾.
وعُدَّ التأمين التجاري بجميع أنواعه سواء على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك من الأموال
من أكل أموال الناس بالباطل⁽⁵³⁾.

وعلى وجه الجملة: "فلا خلاف أن كل ما صار إليه مال غيره بغير وجهه؛ إما بغصب، أو عداء، أو ربا، أو وجه لا يجوز أخذه به، أنه دين عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾"⁽⁵⁴⁾.

وستظل هذه الآية، وقرينتها في سورة النساء حجة ساطعة ناطقة بتحريم أكل أموال الناس بالباطل، وتحت أي صورة قدم، وستبقى داحضة لكل ما يسمى دليلا في إباحة تلك الصور، ونظرائها المتجددة، وتحت أي عذر أجيئت، وستجني المجتمعات الوليات تلو الوليات إن هي استمرت عن التعاضى عن التحذيرات القرآنية المرافقة للنهي عن أكل أموال الناس بالباطل.

(49) - انظر صور المسير القديمة والحديثة في: تحريم الإسلام للميسر من وجوه إعجاز التشريع الاقتصادي لأمين منتصر: 87-61.

(50) - انظر: القبس: 798/2-799؛ القواعد النورانية: 116؛ الفتاوى الكبرى: 385/28-386، و99/29، 483، و491؛ إعلام الموقعين: 77/2.

(51) - انظر: صورها، وأثرها المقاصدي في: فقه المقاصد وأثره في الفكر النوازلي لعبد السلام الرفعي: 207-210.

(52) - تفسير ابن كثير: 480/1؛ محاسن التأويل للقاسمي: 115/5.

(53) - قرارات مجلس الجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي (الدورة الأولى: 10 شعبان 1398هـ): 43-45.

(54) - الأموال للداودي: 162.

قائمة المصادر والمراجع

- "أحكام القرآن"، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة.
- "أحكام القرآن"، للجصاص، تحقيق: محمد صادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. طبعة: 1405هـ.
- "إعجاز القرآن والبلاغة النبوية"، لمصطفى صادق الرافعي. بيروت: دار الكتاب العربي.
- "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، لابن القيم الجوزية، تعليق: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. طبعة: 1388هـ.
- "تحريم الإسلام للميسر من وجوه إعجاز التشريع الاقتصادي"، لأمين عبد العزيز منتصر. نشر: مركز البحوث والدراسات الإسلامية-جامعة أم القرى-. طبعة: 1414هـ.
- "تفسير الطبري". بيروت: دار الفكر. طبعة: 1405هـ.
- "تفسير ابن عطية"، تحقيق المجلس العلمي بفاس، المجلس العلمي بمكناس. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. طبعة: 1975-1991م.
- "تفسير القرطبي"، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني. القاهرة: دار الشعب. الطبعة الثانية: 1372هـ.
- "تفسير ابن كثير". بيروت: دار الفكر. طبعة: 1401هـ.
- "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، لابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين. الحمدية-المغرب-: مطبعة فضالة. الطبعة الثانية: من 1967 - 1982.
- "روح الدين الإسلامي، لعفيف عبد الفتاح طبارة". بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة التاسعة عشرة: 1979م.
- "سنن النسائي (المجتبى)"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. الطبعة الثانية: 1406هـ.
- "فتح القدير، للشوكاني". بيروت: دار الفكر. الطبعة الثالثة: 1393هـ.
- "فقه المقاصد وأثره في الفكر النوازلي"، لعبد السلام الرفعي. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق-المغرب-. طبعة: 2004م.
- "في ظلال القرآن"، لسيد قطب. بيروت، القاهرة: دار الشروق. الطبعة الثانية عشرة: 1406هـ.
- "القاموس المحيط"، للفيروزآبادي. الجزائر، الكويت، القاهرة: الدار الكتاب الحديث. الطبعة الأولى: 2004م.

- "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس"، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، دراسة وتحقيق: محمد عبد الله ولد كريم. بيروت: دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى: 1992م.
- "قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي"-من دورته الأولى لعام 1398هـ حتى الدورة الثامنة لعام 1405هـ. مكة المكرمة: مطابع رابطة العالم الإسلامي. الطبعة الرابعة: 1411هـ.
- القواعد النورانية الفقهية، لابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت: دار المعرفة. طبعة: 1399هـ.
- "كتاب الأموال"، لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، تقديم وتحقيق: رضا محمد سالم شحاده. نشر: مركز إحياء التراث المغربي-الرباط-. الرباط: دار الثقافة.
- "كتاب التعريفات"، للجرجاني، تحقيق: محمد عبد الرحمان المرعشلي. بيروت: دار النفائس. الطبعة الأولى: 2003م.
- "لسان العرب"، لابن منظور الإفريقي. بيروت: دار صادر. الطبعة الأولى.
- "مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية"، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بمساعدة ابنه: محمد. الرباط: مكتبة المعارف.
- "محاسن التأويل"، لجمال الدين القاسمي. بيروت: دار الفكر. الطبعة الثانية: 1398هـ.
- "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي. بيروت: المكتبة العلمية.
- "المعلم بفوائد مسلم"، للمازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر. تونس: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. طبعة: 1988م.
- "مقاصد الشريعة الإسلامية"، لمحمد الطاهر بن عاشور. تونس: الشركة التونسية للتوزيع. طبعة: 1978م.
- "مناهل العرفان في علوم القرآن"، لمحمد عبد العظيم الزرقاني. دمشق: دار إحياء الكتب العربية.
- "المنتقى"-شرح موطأ الإمام مالك بن أنس-، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي. بيروت: دار الكتاب العربي. الطبعة الثالثة: 1403هـ/1983م.
- "الموافقات في أصول الشريعة"، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، عني بضبطه وترقيمه ووضع تراجمه: محمد عبد الله دراز. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- www.alquran-network.net . www.orfaan.net . تاريخ المعاينة: 20-03-2007م.